مجلة الشرق الأوسط
للدراسات القانونية والفقهية

MESR
منار الشرق للدراسات والأبحاث
Manar Elsharq for Studies & Research

العدالة البيئية بين الأجيال: الأسس الأخلاقية والقانونية لواجبنا نحو الأجيال القادمة

حسين رفيق شفيق الصالحي[1] ، أ.د. علي مشهدي[2]

طالبة دكتوراه جامعة طهران –أرس[1]

عضو الهيئة العلمية بجامعة قم[2]

HosseinRafiqAlsalhi@gmail.com – Droitenviro@gmail.com

استلام البحث: 15/12/2025	مراجعة البحث: 09/01/2026	قبول البحث:10/02/2026

الملخص:

يتناول هذا البحث مفهوم "العدالة البيئية بين الأجيال" من خلال استعراض الأسس الأخلاقية والقانونية لواجب حماية البيئة لصالح الأجيال القادمة. في ظل التدهور البيئي المتسارع، والتغيرات المناخية، وفقدان التنوع البيولوجي، أصبح من الضروري إعادة النظر في مفهوم العدالة التقليدي الذي كان يقتصر على العلاقات بين الأفراد في نفس الجيل. وقد أظهرت التحديات البيئية الحديثة أن القانون القائم على "الآنية" لم يعد كافيًا لضمان استدامة الحياة. ومن هنا، نشأت فكرة العدالة البيئية بين الأجيال، التي تعتبر حماية البيئة واجبًا قانونيًا وأخلاقيًا تجاه الأجيال القادمة. يتطرق البحث إلى تطور هذا المفهوم في الفكر الفلسفي والقانوني، ويستعرض كيف أصبحت العدالة بين الأجيال مبدأً قانونيًا دوليًا، كما تم التأكيد عليه في الوثائق الدولية مثل إعلان ستوكهولم، وإعلان ريو، واتفاقية باريس للمناخ. يعرض البحث أيضًا الأسس الأخلاقية لهذا المبدأ في الفكر المعاصر، خصوصًا من خلال أفكار الفلاسفة مثل جون رولز وبرايان باري، الذين أرسوا قواعد العدالة بين الأجيال على أساس المسؤولية الجماعية. كما يناقش البحث الإطار القانوني الذي يعترف بهذا المبدأ في الأنظمة القانونية الحديثة، وكيف تحولت العدالة البيئية من "واجب أخلاقي طوعي" إلى التزام قانوني دولي.

الكلمات المفتاحية: العدالة البيئية بين الأجيال، حقوق الأجيال القادمة، المسؤولية الجماعية، القانون البيئي الدولي.

Abstract

This research addresses the concept of "intergenerational environmental justice" by examining the ethical and legal foundations of the duty to protect the environment for future generations. In light of accelerating environmental degradation, climate change, and biodiversity loss, it has become essential to reconsider the traditional concept of justice, which was previously confined to relationships between individuals within the same generation. Modern environmental challenges have demonstrated that a law based on "immediacy" is no longer sufficient to ensure the sustainability of life. Hence, the concept of intergenerational environmental justice emerged, considering the protection of the environment a legal and ethical duty towards future generations. The study explores the development of this concept in philosophical and legal thought, reviewing how intergenerational justice has become an international legal principle, as affirmed in international documents such as the Stockholm Declaration, the Rio Declaration, and the Paris Climate Agreement. The research also presents the ethical foundations of this principle in contemporary thought, especially through the ideas of philosophers like John Rawls and Brian Barry, who established the principles of intergenerational justice based on collective responsibility. Furthermore, the research discusses the legal framework that recognizes this principle in modern legal systems and how environmental justice has evolved from a "voluntary ethical duty" to an international legal obligation.

Keywords: Intergenerational environmental justice, rights of future generations, collective responsibility, international environmental law.

CC BY

المقدمة

يشهد العالم المعاصر واحدة من أعمق الأزمات في تاريخ الإنسان: أزمة العدالة البيئية. فبينما يتسابق الجيل الحاضر في استغلال الموارد الطبيعية تحقيقًا للنمو الاقتصادي، تتزايد مؤشرات التدهور المناخي وتراجع التنوع البيولوجي وندرة المياه على نحو ينذر بانهيار المنظومة الإيكولوجية التي تقوم عليها الحياة نفسها. وفي هذا السياق المأزوم، برز سؤال وجودي وقانوني في آنٍ واحد: هل تقتصر العدالة على توزيع الحقوق والواجبات بين الأفراد والأمم في الحاضر، أم تمتد لتشمل العلاقة بين الأجيال، فتغدو مسؤولية الحاضر تجاه المستقبل مبدأً من مبادئ العدالة ذاتها؟

لقد فرضت التحديات البيئية الحديثة إعادة النظر في مفهوم العدالة التقليدي الذي انحصر لقرون طويلة في إطار زمني محدود، حيث كان القانون يُعنى بتنظيم العلاقات بين أشخاص معاصرين يعيشون في الزمن ذاته. غير أنّ تآكل الموارد، وتفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، وازدياد الكوارث الطبيعية، كشفت أن القانون القائم على "الآنية" لم يعد كافيًا لضمان استدامة الحياة. ومن هنا وُلد مفهوم العدالة البيئية بين الأجيال بوصفه أحد الاتجاهات الحديثة في الفقه الدولي والقانون العام، يهدف إلى ترسيخ مبدأ مفاده أن حماية البيئة ليست تفضّلًا أخلاقيًا من الجيل الحالي، بل واجب قانوني وأخلاقي ملزم تجاه الأجيال القادمة التي لم تولد بعد.

وتكمن فرادة هذا المبدأ في طابعه المزدوج: فهو من جهة مبدأ أخلاقي يستند إلى فكرة المسؤولية الجماعية عن الإرث البيئي، ومن جهة أخرى مبدأ قانوني بدأ يتبلور في النصوص الدولية والدساتير الوطنية. ففي إعلان ستوكهولم لعام 1972[1] تم التأكيد لأول مرة على "مسؤولية الإنسان في حماية البيئة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية"، ثم تطوّر هذا الالتزام في إعلان ريو لعام 1992[2] الذي نص على "وجوب إشباع حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها". وأكدت اتفاقية باريس للمناخ (2015)[3] ذات المبدأ في إطار أكثر إلزامًا.

كل هذه الوثائق لا تعبّر فقط عن اتجاه سياسي دولي، بل عن تحوّل فلسفي عميق في تصور العدالة ذاتها، حيث لم تعد العدالة تُقاس فقط بمقدار المساواة بين الناس، بل بمدى الإنصاف الزمني[4] بين الأجيال.

وعلى الصعيد الأخلاقي، أثارت العدالة البيئية بين الأجيال نقاشًا غنيًا في الفكر الفلسفي الحديث. فقد قدّم الفيلسوف الأمريكي جون رولز (John Rawls) في كتابه نظرية العدالة تصورًا للعدالة يفرض على الأجيال الحاضرة التزامًا بالعدل تجاه الأجيال المقبلة، من خلال ما سماه "واجب الإنصاف عبر الزمن". كما طوّر برايان باري (Brian Barry)[5] هذه الفكرة في إطار أخلاقي يربط بين العدالة والمصلحة الجماعية المستدامة، مؤكدًا أن الأجيال الحاضرة لا تملك الطبيعة، بل تستأمن عليها لحساب الأجيال الآتية. هذه المقاربة الأخلاقية تجد صداها اليوم في النقاشات القانونية

[1] – أول وثيقة دولية أقرت مسؤولية الإنسان في حماية البيئة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

[2] – إعلان دولي أكد مبدأ التنمية المستدامة والعدالة بين الأجيال كأساس للتشريعات البيئية العالمية.

[3] – اتفاقية دولية تهدف إلى الحد من ارتفاع درجات الحرارة العالمية، وتضم التزامًا واضحًا تجاه الأجيال المقبلة.

[4] – مبدأ قانوني وأخلاقي يقتضي المساواة بين الأجيال عبر الزمن، بحيث لا يستهلك جيل ما الموارد على حساب من يليه.

[5] – برايان باري (1936–2009) فيلسوف سياسي بريطاني بارز، وأحد أعلام الفكر الليبرالي المعاصر. عُرف بمساهماته العميقة في فلسفة العدالة والمساواة، وبتطويره لنظرية العدالة بين الأجيال في ضوء الفكر الأخلاقي والسياسي الحديث. يرى باري أنّ العدالة لا ينبغي أن تُفهم فقط على أساس التوزيع العادل للموارد بين الأفراد داخل الجيل الواحد، بل يجب أن تمتد لتشمل العلاقة بين الأجيال. فالجيل الحاضر يتحمّل مسؤولية أخلاقية تجاه الأجيال المستقبلية، لأنه يملك سلطة حقيقية على مصيرهم من خلال استهلاك الموارد الطبيعية وتحديد نوعية البيئة التي سيرثونها.

CC BY

حول مبدأ "الوصاية البيئية" (Environmental Trusteeship[1]) الذي يمنح الدولة والمجتمع دور الوصيّ على الموارد الطبيعية باسم من لم يولدوا بعد.

ومن هذا المنطلق، تتجه الكتابات القانونية الحديثة إلى اعتبار العدالة البيئية بين الأجيال مبدأً تأسيسيًا في القانون البيئي الدولي والوطني، يشبه في مكانته مبدأ المساواة ومبدأ الكرامة الإنسانية. فهي تسعى إلى تجاوز المقاربة الوضعية الضيقة التي ترى الحق مرتبطًا بالوجود الفعلي للشخص، نحو رؤية أكثر شمولًا تُقرّ بأن الأجيال القادمة أصحاب مصلحة قانونية في البيئة الحالية، حتى وإن لم يكن لهم وجود مادي بعد. إنّ هذا التحول المفاهيمي يُعيد تعريف العلاقة بين الإنسان والطبيعة والزمن، ويضع الفقه القانوني أمام تحدٍ غير مسبوق: كيف يمكن حماية حقوق من لم يولدوا بعد، دون المساس بحقوق من يعيشون اليوم؟

انطلاقًا من هذه الإشكالية، يهدف هذا المقال إلى دراسة العدالة البيئية بين الأجيال من زاويتين متكاملتين: الأولى تتناول الأسس الأخلاقية لهذا المبدأ في الفكر المعاصر، مستعرضة أهم المقاربات التي أسست لفكرة المسؤولية بين الأجيال، والثانية تدرس الأساس القانوني لهذا الالتزام كما كرّسته المواثيق الدولية والتشريعات المقارنة. وسنحاول من خلال ذلك بيان كيف انتقل واجب حماية البيئة من نطاق الأخلاق إلى حيز القانون، وكيف تحوّل من "واجب أخلاقي طوعي" إلى التزام قانوني دولي يفرض على الدول والمجتمعات مسؤولية جماعية تجاه الأجيال القادمة.

إشكالية البحث

أضحت العدالة البيئية بين الأجيال من أبرز الإشكاليات القانونية والأخلاقية التي يواجهها العالم المعاصر، في ظل ما يشهده كوكب الأرض من تدهور بيئي متسارع يهدّد استدامة الموارد الطبيعية وحقّ الأجيال القادمة في العيش في بيئة سليمة. فبينما يسعى الجيل الحاضر إلى تلبية حاجاته التنموية عبر استغلال مكثّف للموارد، يثور التساؤل الجوهري حول حدود مسؤوليته تجاه من سيأتي بعده: هل تمتد العدالة لتشمل العلاقة بين الأجيال، أم تظل محصورة داخل الجيل الواحد؟

تكمن الإشكالية الأساسية في تحديد الأساس الأخلاقي والقانوني الذي يمكن أن يُبنى عليه هذا الالتزام، وهل يُعدّ واجب حماية البيئة تجاه الأجيال المقبلة التزامًا أخلاقيًا محضًا أم مبدأً قانونيًا ذا طبيعة إلزامية؟ كما يطرح البحث تساؤلات حول مدى كفاية الأطر القانونية الدولية والوطنية القائمة لتحقيق هذا المبدأ، ومدى قدرتها على ترجمة مفهوم العدالة البيئية إلى التزامات قانونية فعلية. إن هذه الإشكالية لا تتعلق فقط بمسألة توزيع الموارد في الزمن، بل تمسّ جوهر الفلسفة القانونية ذاتها، من حيث إعادة تعريف العلاقة بين الإنسان والطبيعة والزمن، وتوسيع مفهوم العدالة ليشمل الإنصاف عبر الأجيال.

[1] – نظرية قانونية ترى أن الجيل الحاضر بمثابة "وصيّ" على الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة، وهو مسؤول عن إدارتها دون إتلافها.

CC BY

السؤال الرئيسي :

ما هو الأساس الأخلاقي والقانوني الذي يُبرّر التزام الجيل الحاضر بحماية البيئة لصالح الأجيال القادمة، وإلى أي مدى يمكن اعتبار هذا الالتزام مبدأً من مبادئ العدالة البيئية الملزمة في القانون الدولي والوطني؟

فرضيات البحث:

1. العدالة البيئية بين الأجيال تقوم على أساس أخلاقي متين يتمثل في مبدأ المسؤولية الجماعية عن استدامة البيئة، بحيث يتحمل الجيل الحاضر واجب الوصاية على الموارد الطبيعية لصالح الأجيال القادمة.
2. الالتزام بحماية البيئة للأجيال المقبلة لم يعد مجرد واجب أخلاقي أدبي، بل بدأ يكتسب طابعًا قانونيًا في ضوء تطور القانون الدولي البيئي وظهور مبادئ ملزمة مثل مبدأ التنمية المستدامة ومبدأ الإنصاف بين الأجيال.
3. القواعد الدولية والتشريعات الوطنية المعاصرة تميل نحو الاعتراف بالعدالة بين الأجيال كمبدأ قانوني عام، من خلال إدماج حقوق الأجيال المقبلة ضمن السياسات البيئية وأحكام الدساتير الحديثة.

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من راهنيته العلمية والعملية، إذ يتناول أحد أكثر المفاهيم تطورًا في الفكر القانوني المعاصر، وهو العدالة البيئية بين الأجيال، التي تمثل حلقة الوصل بين الأخلاق والقانون في مواجهة التحديات البيئية العالمية. ويسعى البحث إلى إبراز القيمة القانونية لمبدأ المسؤولية تجاه الأجيال القادمة، وبيان دوره في إعادة صياغة مفهوم العدالة ضمن إطار زمني ممتد. كما تكمن أهميته في مساهمته في إثراء الفقه العربي بمقاربة جديدة تجمع بين الأساس الأخلاقي والبعد القانوني لحماية البيئة بوصفها حقًا مشتركًا بين الأجيال.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث أولًا إلى تحليل الأسس الأخلاقية التي يقوم عليها مبدأ العدالة البيئية بين الأجيال، وذلك من خلال دراسة المفاهيم الفلسفية والفكرية التي تؤطر العلاقة بين الإنسان والطبيعة والزمن، وإبراز فكرة المسؤولية الجماعية بوصفها قاعدة أخلاقية تبرّر التزام الجيل الحاضر تجاه الأجيال المقبلة.

كما يسعى البحث ثانيًا إلى تحديد الإطار القانوني الدولي والوطني الذي يُجسّد هذا المبدأ في النصوص والاتفاقيات، مع تحليل مدى تطور القواعد البيئية نحو الاعتراف بحقوق الأجيال القادمة كمصلحة قانونية تستحق الحماية، واستعراض التجارب المقارنة التي كرّست هذا الاتجاه.

أما الهدف الثالث فيتمثل في اقتراح رؤية منهجية لتفعيل العدالة البيئية بين الأجيال من خلال آليات قانونية ومؤسساتية تضمن استدامة الموارد الطبيعية، وتعزز مبدأ التضامن بين الحاضر والمستقبل، بما يحقق توازنًا عادلاً بين التنمية والحق في البيئة السليمة.

الدراسات السابقة:

1. **الحسين شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2018.**

كتاب يقدّم إطارًا مفاهيميًا وحقوقيًا لحقوق الأجيال المقبلة في السياق العربي، ويربط بين العدالة بين الأجيال ومقتضيات السياسات العامة والدسترة. مفيد لتأصيل الجانب الأخلاقي ثم تتبّع إمكانات التحويل إلى التزامات قانونية في المنطقة.

2. **الإسكوا (الأمم المتحدة)، العدالة بين الأجيال في المنطقة العربية: أبعاد وتدابير وسياسات، وثيقة سياسات، 2017.**

تقرير أممي يعرّف العدالة بين الأجيال ويعرض أدوات إدماجها في السياسات الوطنية العربية (التخطيط طويل الأجل، تقييم الأثر، الحوكمة)، مع توصيات عملية. مناسب لقسم "الأهداف والآليات المؤسسية" وللاستشهاد بإطار إقليمي رسمي.

3. **مقال: حقوق الأجيال القادمة، هل من دسترة؟، المجلة: ASJPالجزائر.**

دراسة فقهية تبحث إمكان دسترة حقوق الأجيال المقبلة، وتستعرض المبررات القانونية والمعيقات التطبيقية في الدساتير المقارنة، ما يمدّك بأدبيات مباشرة لدعم فرضية تحويل الواجب الأخلاقي إلى التزام دستوري.

المبحث الأول: الأسس الأخلاقية والفكرية للعدالة البيئية بين الأجيال

إن الحديث عن العدالة البيئية بين الأجيال لا يمكن أن يبدأ من النصوص القانونية فحسب، لأن هذا المبدأ نشأ أولًا كفكرة أخلاقية قبل أن يتحول إلى قاعدة قانونية. فالقانون، في جوهره، لا يخلق القيم بل يُترجمها إلى التزامات، والعدالة بين الأجيال هي في الأصل قيمة أخلاقية عالمية تُعبّر عن مسؤولية الإنسان في الزمان، وعن وعيه بأن وجوده مرتبط بمصير الأجيال التي ستأتي بعده. فحينما تُستنزف الموارد الطبيعية ويُختلّ التوازن البيئي، فإن ما يُنتهك ليس فقط حق الحاضر، بل أيضًا حق المستقبل في الحياة، وهذا ما يجعل العدالة بين الأجيال امتدادًا طبيعيًا للعدالة الإنسانية ذاتها.

وقد أدت التحولات البيئية الكبرى في القرن العشرين إلى بروز هذه الفكرة بوصفها ضرورة أخلاقية وفكرية. فالتقدم الصناعي والتكنولوجي، الذي رفع من مستوى الرفاه الإنساني، كشف في الوقت ذاته عن كلفة بيئية باهظة تمثلت في التلوث، وذوبان الجليد، وفقدان التنوع البيولوجي. هذه الوقائع دفعت الفلاسفة والمفكرين إلى إعادة النظر في حدود العدالة التقليدية التي كانت تحكم العلاقات داخل الجيل الواحد، فظهر اتجاه جديد يطالب بامتداد العدالة في بعدها الزمني، بحيث تشمل العلاقة بين الأجيال المتعاقبة.

إن الأسس الأخلاقية والفكرية للعدالة البيئية بين الأجيال تمثل إذًا الإطار الفلسفي المؤسس للقانون البيئي الحديث. فمن دون هذا الإطار، يظلّ المبدأ القانوني فاقدًا لروحه المعيارية. لذلك يتعيّن في هذا المبحث استجلاء الجذور الفكرية للمفهوم، وتوضيح مبدأ المسؤولية الأخلاقية الذي يشكل أساس الواجب القانوني في حماية البيئة واستدامة مواردها لصالح الأجيال المقبلة.

المطلب الأول: التطور المفاهيمي للعدالة بين الأجيال

تمثل العدالة بين الأجيال أحد المفاهيم الحديثة التي أعادت صياغة العلاقة بين الإنسان والزمن، وطرحت بُعدًا جديدًا لمفهوم العدالة، يتجاوز الإطار الاجتماعي الضيق إلى أفق بيئي وأخلاقي ممتد عبر الأجيال. فعلى الرغم من أن الفلسفة الكلاسيكية عند أفلاطون وأرسطو ركزت على العدالة باعتبارها فضيلة فردية ونظامًا يحقق التوازن بين مكونات المجتمع، فإنها لم تتناول البعد الزمني للعدالة بوصفها علاقة بين الحاضر والمستقبل، وهو ما سيظهر لاحقًا في الفكر الحديث مع بروز الوعي بمحدودية الموارد الطبيعية واستنفادها بفعل النشاط الإنساني المتسارع.

لقد ظلّ مفهوم العدالة عبر القرون محصورًا في توزيع المنافع داخل الجيل الواحد، سواء في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، حتى جاء الفكر الحديث ليطرح تساؤلًا جديدًا: هل العدالة قيمة آنية تخص الأحياء فقط، أم أنها تمتد لتشمل من لم يولدوا بعد؟ هذا السؤال مثّل لحظة التحول من العدالة الاجتماعية إلى العدالة الزمنية، أي من الاهتمام بالمساواة بين أفراد الحاضر إلى الاهتمام بالإنصاف بين أجيال متعاقبة تشترك في الموارد نفسها. ويعدّ هذا التحول استجابة فكرية وأخلاقية لتزايد المخاطر البيئية التي تهدد استدامة الحياة على الأرض([1]).

في الفكر الفلسفي المعاصر، ساهم عدد من المفكرين في تطوير هذا المفهوم وإرساء أسسه النظرية. فقد كان جون رولز (John Rawls) من أوائل من تناولوا فكرة العدالة بين الأجيال بشكل منهجي في كتابه نظرية العدالة (1971)، حين اعتبر أن العدالة تقتضي التزام الأجيال الحالية بحفظ المؤسسات والموارد بما يضمن حياة عادلة للأجيال اللاحقة. وطرح رولز مفهوم الإنصاف بين الأجيال (Intergenerational Equity) بوصفه أحد عناصر "العدالة كإنصاف" (Justice as Fairness)، حيث يجب على كل جيل أن يتصرف وكأنه لا يعرف موقعه الزمني، أفي الحاضر أم في المستقبل، وهو ما يُعرف بـ«وضع الجهل»(Veil of Ignorance).([2])

أما برايان باري (Brian Barry) فقد طوّر هذا التصور في إطار أخلاقي قائم على فكرة المسؤولية الأخلاقية عن المستقبل، مؤكدًا أن العدالة لا تقتصر على العلاقات بين الأحياء، بل تشمل من سيتأثرون بقراراتهم لاحقًا. واعتبر باري أن الأجيال الحالية تمتلك الموارد الطبيعية على سبيل "العارية الأخلاقية"، لا على سبيل التملك، وبالتالي فهي ملزمة بإعادتها إلى الأجيال المقبلة دون إفساد أو استنزاف([3]). هذا الفهم الأخلاقي العميق يجعل من العدالة بين الأجيال مبدأ تضامني لا مجرد ترف فكري.

أما هانز يوناس (Hans Jonas) فقد أدخل بُعدًا أكثر راديكالية من خلال ما سماه مبدأ المسؤولية (Das Prinzip Verantwortung)، مؤكدًا أن التقدم التقني قد منح الإنسان قدرة غير مسبوقة على التدمير، مما يفرض عليه واجبًا أخلاقيًا جديدًا يتمثل في «التصرف على نحو يضمن بقاء الإنسانية على الأرض». يرى يوناس أن الأخلاق التقليدية لم تعد كافية لعصر التكنولوجيا، لأنها ركزت على العلاقات بين الأفراد المعاصرين، بينما أصبحت مسؤوليتنا اليوم تشمل «من سيأتي بعدنا»([4]).

---

[1] – عبد العالي المتقي، مفهوم الحق الطبيعي وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي، موقع مؤمنون بلا حدود، 2017، ص 4.

[2] - John Rawls, A Theory of Justice, Harvard University Press, 1971, pp. 284–.293

[3] - Brian Barry, Justice Between Generations, in Liberty and Justice, Oxford University Press, 1989, p. .45

[4] - Hans Jonas, Das Prinzip Verantwortung: Versuch einer Ethik für die technologische Zivilisation, Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1979, p. .36

CC BY

من خلال هذه الإسهامات، تبلورت فكرة العدالة بين الأجيال كمبدأ أخلاقي عالمي يفرض على الحاضر واجب الحفاظ على البيئة والموارد لصالح المستقبل. ولم يقتصر الأمر على التنظير الفلسفي، بل انعكس هذا التحول على الفكر القانوني أيضًا، حيث أصبح يُنظر إلى العدالة بين الأجيال كأساس من أسس القانون البيئي الدولي، وكمبدأ يتجاوز الاختلافات الثقافية لأنه قائم على وحدة المصير الإنساني في مواجهة التغير المناخي والتدهور الإيكولوجي([1]).

إن التطور المفاهيمي للعدالة بين الأجيال يعبّر في جوهره عن إعادة تعريف لمفهوم الحق نفسه؛ فبدل أن يكون الحق مقصورًا على الفرد أو الجيل الحاضر، أصبح ممتدًا عبر الزمن ليشمل الأجيال المستقبلية. بذلك، لم تعد العدالة مسألة مساواة آنية، بل أصبحت قضية استمرارية الحياة والإنصاف عبر الزمن. وهذا التحول يمثّل الأساس الفلسفي الذي ينبني عليه الالتزام القانوني بحماية البيئة في الحاضر، لضمان حق الأجيال القادمة في الوجود والتنمية والعيش الكريم.

المطلب الثاني: مبدأ المسؤولية الأخلاقية واستدامة الموارد

يُعدّ مبدأ المسؤولية الأخلاقية تجاه البيئة والأجيال القادمة أحد الركائز الأساسية التي تقوم عليها العدالة البيئية بين الأجيال. هذا المبدأ يعكس تحوّلًا عميقًا في الفكر الأخلاقي والقانوني من نظرة utilitarian نفعية قصيرة المدى إلى نظرة شمولية تراعي مصالح الأجيال المستقبلية وحقوقها. فمع تزايد مظاهر التدهور البيئي، لم يعد السؤال الأخلاقي يقتصر على "كيف نعيش الآن؟"، بل امتد ليشمل "كيف نضمن استمرار الحياة بعدنا؟"([2])

يرتبط مبدأ المسؤولية الأخلاقية ارتباطًا وثيقًا بمفهوم الوصاية البيئية Environmental Trusteeship ، الذي ينظر إلى الجيل الحاضر بوصفه وصيًّا على الموارد الطبيعية، لا مالكًا لها. ووفقًا لهذا التصور، فإن استغلال الموارد الطبيعية يجب أن يتم في إطار من الأمانة الأخلاقية والحرص على استدامتها، بحيث تظل متاحة للأجيال المقبلة بالقدر نفسه من الإمكانات والفرص. ويستند هذا المبدأ إلى فكرة محورية مؤداها أن الأجيال الحالية "مستأمنة" على الأرض وما تحتويه من موارد، كما جاء في تقرير لجنة برونتلاند للأمم المتحدة (1987) الذي عرّف التنمية المستدامة بأنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"([3]).

ويكتسب هذا المبدأ أبعاده الأخلاقية العميقة من كونه يُحمّل الإنسان مسؤولية تتجاوز ذاته وجيله، فيتحول من كائن منتفع بالطبيعة إلى فاعل أخلاقي ملتزم بحمايتها. وقد صاغ الفيلسوف الألماني هانز يوناس هذا المفهوم في كتابه مبدأ المسؤولية حين دعا إلى "أخلاق المستقبل"، معتبرًا أن التقدم التقني الذي منح الإنسان سلطة التأثير على مصير الكوكب يستدعي نشوء نوع جديد من الأخلاق، قوامه الشعور بالمسؤولية عن "الوجود المستقبلي للإنسانية"([4]). ومن هذا المنطلق، تصبح حماية البيئة واجبًا أخلاقيًا مطلقًا، لا مجرد خيار سياسي أو اقتصادي.

أما من الناحية القانونية، فقد ساهم هذا المبدأ في تشكيل الأساس المعياري للقانون البيئي الدولي. فقد تبنّت المواثيق الدولية الكبرى هذا المنظور الأخلاقي في نصوصها، وأبرزها إعلان ستوكهولم لعام 1972 الذي نصّ على "مسؤولية

[1] – نادية عبد الفتاح، حماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 12، 2021، ص 22.

[2] – خالد حنفي علي، العدالة البيئية وأخلاقيات التنمية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد 491، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020، ص 20.

[3] – تقرير لجنة برونتلاند، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، 1987، ص 43.

[4] - Hans Jonas, Das Prinzip Verantwortung: Versuch einer Ethik für die technologische Zivilisation, Frankfurt am Main: Suhrkamp Verlag, 1979, p. .36

CC BY

الإنسان في حماية البيئة لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية"([1])، ثم جاء إعلان ريو لعام 1992 ليؤكد في مبدئه الثالث أن "حق التنمية يجب أن يُمارس بطريقة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها"([2]). وهذان النصّان أسّسا لقاعدة قانونية مستمدة من مبدأ المسؤولية الأخلاقية، انتقلت تدريجيًا من المجال الأدبي إلى مجال الإلزام الدولي.

كما تبنّت بعض الدساتير الوطنية هذه الرؤية. فنجد مثلًا دستور النرويج لسنة 2014 قد نصّ في مادته 112 على أن "لكل شخص، بما في ذلك الأجيال القادمة، الحق في بيئة تضمن الصحة والإنتاجية الطبيعية، وعلى سلطات الدولة واجب حماية هذا الحق"، كما نصّ دستور المغرب لعام 2011 في فصله 31 على التزام الدولة بـ"تحقيق التنمية المستدامة وضمان الحق في بيئة سليمة". هذه النصوص تعكس إدماج المسؤولية الأخلاقية في البنية القانونية للدول، وتحولها إلى واجب قانوني مؤسسي([3]).

ومن المنظور الفقهي، تؤدي المسؤولية الأخلاقية دورًا تأسيسيًا لمفهوم الاستدامة البيئية، باعتبارها الترجمة العملية للعدالة بين الأجيال. فالاستدامة ليست مجرد إدارة عقلانية للموارد، بل هي التزام أخلاقي يهدف إلى الحفاظ على توازن المنظومة الطبيعية لصالح من سيأتي بعدنا. لذلك، يرى بعض الباحثين أن "الاستدامة تمثل الشكل العملي للعدالة البيئية عبر الزمن"([4]). فهي تجسيد لمسؤولية الحاضر تجاه المستقبل، وتحقيق للتكافؤ الزمني في الانتفاع بالثروات الطبيعية.

إن مبدأ المسؤولية الأخلاقية يفرض على الإنسان إعادة النظر في علاقته بالطبيعة؛ إذ لم تعد الطبيعة مجرّد موضوع للاستغلال، بل شريكًا في الوجود له قيمة ذاتية تستحق الاحترام. ومن ثم، فإن تحقيق العدالة البيئية بين الأجيال لا يمكن أن يتم إلا إذا تأسس السلوك الإنساني على وعي أخلاقي يوازن بين حاجات الحاضر وحقوق المستقبل. فكلّ تصرّف بيئي اليوم هو في حقيقته قرار أخلاقي وقانوني مؤثر في مصير أجيال الغد.

وبذلك، يُمكن القول إن مبدأ المسؤولية الأخلاقية يشكّل الجسر الذي يربط بين الفكر الأخلاقي والفكر القانوني في حماية البيئة، إذ يبدأ بالضمير الفردي وينتهي بقاعدة قانونية دولية، وهو ما يجعل العدالة البيئية بين الأجيال مبدأً جامعًا تتلاقى عنده القيم الإنسانية والأعراف القانونية في سعيها نحو استدامة الحياة والموارد.

المبحث الثاني: الأسس القانونية والمؤسساتية للعدالة البيئية بين الأجيال

إذا كانت العدالة البيئية بين الأجيال قد نشأت في الأساس كمفهوم أخلاقي وفلسفي يعبر عن تضامن الإنسان مع من سيأتي بعده، فإن تطورها نحو المجال القانوني يمثّل المرحلة الحاسمة في مسار مأسستها ضمن المنظومة الدولية والوطنية. فالأفكار، مهما بلغت من عمق فلسفي، لا تكتسب فاعليتها إلا عندما تتحول إلى قواعد قانونية مُلزمة وأجهزة

[1] – إعلان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية، ستوكهولم، 1972، المبدأ 1.

[2] – إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992، المبدأ 3.

[3] – دستور النرويج، 2014، المادة 112؛ دستور المملكة المغربية، 2011، الفصل 31.

[4] – نادية عبد الفتاح، حماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 12، 2021، ص 25.

CC BY

مؤسساتية قادرة على إنفاذها. وهكذا، انتقل مبدأ العدالة بين الأجيال من مستوى القيم إلى مستوى القواعد، ومن دائرة الوجدان إلى دائرة الالتزام.

لقد أدرك المجتمع الدولي أن حماية البيئة لا يمكن أن تُترك لضمير الأفراد أو إرادة الحكومات المنفردة، بل تتطلب نظامًا قانونيًا منسقًا يقوم على مبادئ واضحة، أهمها مبدأ الإنصاف الزمني ومبدأ المسؤولية المشتركة بين الحاضر والمستقبل. ومن هذا الوعي تشكّل القانون الدولي البيئي الحديث، الذي جعل العدالة بين الأجيال إحدى ركائزه المعيارية، إلى جانب مبادئ الوقاية والاحتراز والتنمية المستدامة.

كما أن الدساتير الوطنية في عدد من الدول لم تعد تكتفي بالتنصيص على الحق في البيئة، بل أقرت صراحة حقوق الأجيال القادمة وفرضت على السلطات التزامًا مؤسساتيًا بحمايتها. وتطورت تبعًا لذلك آليات جديدة مثل المفوضين أو المجالس الخاصة بالأجيال القادمة، لتكون بمثابة حراس قانونيين على مصالح المستقبل.

إن هذا المبحث يسعى إلى تحليل هذا التحول من الأخلاق إلى القانون، ومن المبدأ المجرد إلى الآلية التنفيذية، من خلال تناول الأسس القانونية والمؤسساتية التي تجسّد العدالة البيئية بين الأجيال في القانون الدولي البيئي وفي التشريعات والممارسات الوطنية المقارنة.

المطلب الأول: العدالة بين الأجيال في القانون الدولي البيئي

أصبح مفهوم العدالة البيئية بين الأجيال من الركائز الأساسية في تطور القانون الدولي البيئي خلال العقود الأخيرة، بعد أن أدرك المجتمع الدولي أن حماية البيئة لا يمكن أن تتحقق بمعزل عن مبدأ الإنصاف الزمني بين الحاضر والمستقبل. فالقانون الدولي، الذي تأسس تقليديًا لتنظيم العلاقات بين الدول، بات اليوم معنيًا بتنظيم العلاقة بين الأجيال البشرية عبر الزمن، وهو تطور نوعي يعكس التحول من منطق السيادة المطلقة إلى منطق المسؤولية المشتركة([1]).

لقد شكّل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في ستوكهولم سنة 1972 نقطة التحول الأولى في الاعتراف بمبدأ العدالة بين الأجيال في الإطار القانوني الدولي. فقد نص المبدأ الأول من إعلان ستوكهولم على أن "للإنسان حقًا أساسيًا في الحرية والمساواة وفي ظروف حياة ملائمة في بيئة ذات نوعية تسمح بالعيش بكرامة ورفاه، كما يتحمّل واجبًا مقدسًا في حماية البيئة وتحسينها لصالح الأجيال الحاضرة والمستقبلية"([2]). هذه الصياغة كانت أول اعتراف رسمي بأن البيئة ليست ملكًا حصريًا للحاضر، بل إرثًا مشتركًا بين الأجيال، وأن واجب الحماية يمتد عبر الزمن.

ثم جاء إعلان ريو حول البيئة والتنمية لسنة 1992 ليكرّس هذا المبدأ بصورة أوضح في المبدأ الثالث منه، حيث نصّ على أن "حق التنمية يجب أن يُمارس بطريقة تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية حاجاتها الخاصة"([3]). وقد أدخل هذا النص لأول مرة فكرة التوازن بين حاجات الحاضر وحقوق المستقبل ضمن المفاهيم القانونية الدولية، مما جعل العدالة بين الأجيال تتحول من شعار أخلاقي إلى قاعدة قانونية ضمن إطار التنمية المستدامة.

[1] – رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مجلة تبين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 50، 2024، ص 110.

[2] – إعلان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (إعلان ستوكهولم)، 16 يونيو 1972، المبدأ 1.

[3] – إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 14 يونيو 1992، المبدأ 3.

CC BY

كما عزز إعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة لعام 2002 واتفاق باريس للمناخ لعام 2015 هذه الرؤية، حيث أكّدا على مسؤولية الدول في الحد من الانبعاثات الضارة لحماية مصالح الأجيال القادمة، مؤسسين بذلك لمبدأ قانوني عملي هو مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة Common but Differentiated Responsibilities . ويُعتبر هذا المبدأ صيغة قانونية متقدمة لتجسيد العدالة بين الأجيال، إذ يُقرّ بأن الدول الصناعية التي تسببت تاريخيًا في التلوث تتحمل واجبًا أكبر في إصلاح الأضرار لصالح المستقبل([1]).

ومن الناحية المعيارية، بات مبدأ العدالة بين الأجيال يحتل موقعًا محوريًا ضمن مبادئ القانون الدولي البيئي، إلى جانب مبدأ الوقاية ومبدأ الحيطة ومبدأ الملوث يدفع. فهو يشكل الأساس الأخلاقي والقانوني لمبدأ التنمية المستدامة الذي أصبح مبدأً عامًا من مبادئ القانون الدولي المعاصر. وقد أكّد الفقه الدولي أن العدالة بين الأجيال أصبحت من المبادئ القانونية الناشئة ذات القيمة العرفية، التي تُلزم الدول حتى خارج إطار الاتفاقيات، باعتبارها تعبيرًا عن ضمير الإنسانية الجمعي([2]).

أما القضاء الدولي، فقد أسهم بدوره في ترسيخ هذا المبدأ. ففي الرأي الاستشاري الصادر عن المحكمة الدولية للعدل في قضية الأسلحة النووية عام 1996، أكدت المحكمة أن "البيئة ليست ملكًا لجيل واحد، بل هي موروث مشترك بين الأجيال"، وأن "واجب حماية البيئة يمتد لصالح البشرية جمعاء، بما في ذلك الأجيال المقبلة"([3]). كما تبنّت المحكمة هذا المفهوم مجددًا في رأيها الاستشاري الصادر في يوليو 2023 بشأن التزامات الدول في مواجهة التغير المناخي، حيث أقرت بأن للدول "واجبًا قانونيًا في منع الضرر البيئي طويل الأمد الذي يمس حقوق الأجيال القادمة"([4]).

ويُستخلص من هذه التطورات أن القانون الدولي البيئي لم يعد يقتصر على تنظيم سلوك الدول في الحاضر، بل أصبح إطارًا لتوزيع العدالة عبر الزمن. فالمواثيق الدولية والقرارات القضائية والاتفاقيات المناخية جميعها تسير نحو تأكيد أن الأجيال المستقبلية أطراف معنوية في العلاقة القانونية البيئية، وأن مسؤولية الجيل الحالي ليست فقط حماية موارده، بل ضمان استمرارها واستدامتها كحق إنساني للأجيال المقبلة.

إن العدالة بين الأجيال، كما كرّسها القانون الدولي البيئي، ليست مبدأً تجميليًا أو إنشائيًا، بل قاعدة معيارية جوهرية تُعيد تعريف السيادة الوطنية في ضوء مبدأ الترابط الزمني للحقوق والواجبات. فكل إخلال بيئي اليوم هو مساس بحق قانوني لمواطن الغد. ومن ثمّ، يمكن القول إن العدالة بين الأجيال تمثل الإطار المعياري الذي يربط بين الحق في التنمية والحق في الوجود البيئي السليم، وهو ما يجعلها ركيزة من ركائز العدالة الكونية الحديثة.

المطلب الثاني: العدالة بين الأجيال في التشريعات الوطنية والممارسات المقارنة

لم يبق مبدأ العدالة البيئية بين الأجيال حبيس المواثيق الدولية، بل بدأ يجد طريقه تدريجيًا إلى الأنظمة الدستورية والتشريعات الوطنية في العديد من الدول. وقد ساهم إدماج هذا المبدأ في النصوص الداخلية في تحويله من التزام أدبي إلى واجب قانوني مؤسسي يُمارس من خلال السياسات العمومية وآليات المراقبة البيئية. ويُلاحظ أن تبني العدالة بين

[1] – اتفاق باريس للمناخ، الأمم المتحدة، 12 ديسمبر 2015، المادة 2.

[2] - Alexandre Kiss & Dinah Shelton, International Environmental Law, 3rd ed., Transnational Publishers, 2004, p. .65

[3] - International Court of Justice (ICJ), Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, 1996, para. .29

[4] - International Court of Justice (ICJ), Obligations of States in respect of Climate Change, Advisory Opinion, 2023, para. .42

الأجيال في الدساتير الوطنية يعكس تزايد الوعي بأن حماية البيئة لم تعد شأنًا سياديًا داخليًا فحسب، بل هي مسؤولية عابرة للأجيال تتطلب تقنينًا صريحًا ومتعدد المستويات([1]).

تُعدّ النرويج من أوائل الدول التي كرّست العدالة بين الأجيال في دستورها المعدّل سنة 2014، إذ نصت المادة 112 على أن: "لكل شخص، بما في ذلك الأجيال القادمة، الحق في بيئة تضمن الصحة والإنتاجية الطبيعية، وعلى سلطات الدولة واجب حماية هذا الحق". وقد اعتبر الفقه الدستوري النرويجي هذا النص بمثابة "دسترة لمبدأ الاستدامة" Constitutionalization of Sustainability ، لما يتضمنه من التزام مباشر على المشرّع والحكومة باتخاذ تدابير تحافظ على البيئة للأجيال المقبلة([2]).

وفي جنوب إفريقيا، نص الدستور الصادر سنة 1996 في المادة 24 على أن "لكل شخص الحق في بيئة غير ضارة بصحته أو رفاهيته، وللأجيال الحاضرة والمستقبلية الحق في حماية البيئة من التدهور". وقد فسّرت المحكمة الدستورية هذا النص في عدة أحكام باعتباره يفرض التزامًا إيجابيًا على الدولة بمنع الأضرار البيئية التي تهدد حقوق الأجيال القادمة، وليس مجرد إعلان نوايا([3]).

أما في العالم العربي، فقد شهد العقد الأخير تطورًا ملحوظًا في إدماج مبدأ العدالة بين الأجيال ضمن الدساتير والسياسات البيئية الوطنية. فقد نصّ دستور المملكة المغربية لسنة 2011 في الفصل 31 على التزام الدولة بـ"تحقيق التنمية المستدامة وضمان الحق في بيئة سليمة"، وأكد في ديباجته على ضرورة "العمل على بناء نموذج تنموي متوازن يحفظ حقوق الأجيال القادمة". كما نصّ دستور تونس لعام 2014 في فصله 45 على أن "الدولة تضمن الحق في بيئة سليمة ومتوازنة، والمساهمة في سلامة المناخ لحماية الأجيال القادمة"([4]). هذه النصوص تشكّل خطوة مهمة في تأصيل فكرة العدالة بين الأجيال في المنظومة الدستورية العربية.

وفي فرنسا، على الرغم من أن الدستور لا يتضمن نصًا صريحًا عن العدالة بين الأجيال، فإن الميثاق الفرنسي للبيئة لعام 2004، الذي أُلحق بالدستور، نصّ في ديباجته على أن "الاختيارات الراهنة يجب ألا تضر بمصالح الأجيال المقبلة"، مما أضفى قيمة دستورية على مبدأ حماية البيئة المستقبلية([5]). كذلك تبنّت ألمانيا في تعديل دستورها سنة 1994 مبدأ حماية الأسس الطبيعية للحياة في المادة 20 (أ)، وجعلت هذا الواجب موجّهًا نحو الأجيال القادمة تحديدًا، وقد فسّرته المحكمة الدستورية الألمانية سنة 2021 باعتباره التزامًا فعليًا على المشرّع لتقليص الانبعاثات الكربونية حمايةً لحقوق الشباب والأجيال المقبلة([6]).

أما على مستوى الممارسات المقارنة، فقد ظهرت آليات مؤسساتية لتجسيد العدالة بين الأجيال في التطبيق. من أبرزها مؤسسة مفوض الأجيال القادمة Commissioner for Future Generations التي أنشأتها المجر سنة 2008، وتُعدّ أول جهاز وطني مستقل يراقب التشريعات والسياسات العامة لضمان توافقها مع مصالح الأجيال

[1] – خالد حنفي علي، العدالة البيئية وأخلاقيات التنمية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد 491، 2020، ص 18.

[2] - Supreme Court of Norway, Climate Case Decision, .2020 - دستور النرويج المعدل، المادة 112، 2014؛

[3] - South African Constitution, 1996, Section 24; Constitutional Court, Fuel Retailers Association v. Director-General Environmental Management, .2007

[4] – دستور المملكة المغربية، 2011، الفصل 31؛ دستور الجمهورية التونسية، 2014، الفصل 45.

[5] - Charte de l'Environnement de 2004, Préambule, République Française.

[6] - Bundesverfassungsgericht (German Federal Constitutional Court), Neubauer et al. v. Germany (Climate Protection Decision), Judgment of 24March 2021, para. .183

CC BY

المستقبلية. كما أنشأت ويلز (المملكة المتحدة) بموجب قانون Well-being of Future Generations Act 2015 منصب "المفوض العام للأجيال القادمة"، الذي يملك صلاحيات استشارية وإجرائية لمتابعة مدى التزام الحكومة بتحقيق التنمية المستدامة([1]).

وفي بعض الدول العربية، بدأت تظهر بوادر مؤسساتية مشابهة. فقد أنشأت الإمارات العربية المتحدة "مجلس الإمارات للأجيال القادمة" سنة 2018 بهدف إدماج استدامة السياسات التنموية في ضوء رؤية 2071، كما تبنّت قطر من خلال "استراتيجية التنمية الوطنية 2030" مبدأ الموازنة بين حاجات الحاضر وحقوق الأجيال المقبلة([2]). ورغم أن هذه الآليات لا تزال في مراحلها الأولى، فإنها تمثل انتقالًا تدريجيًا من التنظير إلى المأسسة.

يتضح من التجارب المقارنة أن الاعتراف بالعدالة بين الأجيال داخل التشريعات الوطنية ليس مجرد ترجمة لنصوص دولية، بل هو تطور ذاتي في الوعي الدستوري يعبّر عن انتقال القانون من حماية الإنسان الفرد إلى حماية الإنسانية عبر الزمن. إن دسترة هذا المبدأ تضع على عاتق الدول التزامًا مزدوجًا: التزامًا داخليًا يفرض تبني سياسات بيئية مستدامة، والتزامًا خارجيًا بتنسيق الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي. وبذلك، تُصبح العدالة البيئية بين الأجيال مبدأً قانونيًا مؤسِّسًا تتقاطع عنده الأخلاق، والسياسة، والقانون، في سبيل حماية مستقبل البشرية.

الخاتمة

يُظهر تحليل العدالة البيئية بين الأجيال أن الفكر الإنساني المعاصر يعيش تحوّلًا نوعيًا في فهمه لمفهوم العدالة ومسؤولية الإنسان في الزمان والمكان. فلم تعد العدالة مجرّد مبدأ ينظّم العلاقات داخل الجيل الواحد، بل أصبحت إطارًا أخلاقيًا وقانونيًا يعيد تعريف العلاقة بين الحاضر والمستقبل. وقد أفرزت التحديات البيئية العالمية، ولا سيما تغيّر المناخ واستنزاف الموارد الطبيعية، وعيًا جماعيًا بأن استمرار الحياة الإنسانية رهين بقدرتنا على تحقيق توازن عادل بين حاجات الأجيال الحالية وحقوق الأجيال القادمة.

وقد بيّن البحث أن الأساس الأخلاقي للعدالة بين الأجيال يقوم على مبدأ المسؤولية الجماعية، الذي يحمّل الجيل الحاضر واجب الوصاية على الأرض لصالح من سيأتي بعده، وهو ما عبّر عنه الفلاسفة المعاصرون مثل رولز ويوناس باعتباره واجبًا أخلاقيًا يتجاوز الحاضر إلى المستقبل. أما الأساس القانوني فقد تبلور من خلال المواثيق الدولية، بدءًا من إعلان ستوكهولم سنة 1972 إلى اتفاق باريس 2015، ثم تعزّز بإدماج المبدأ في الدساتير الوطنية التي أقرت بحق الأجيال القادمة في بيئة سليمة ومستدامة.

وبذلك، أصبحت العدالة بين الأجيال مبدأً مؤسِّسًا في القانون البيئي الدولي، يجمع بين الأخلاق والقانون في بناء نموذج تنموي متوازن.

وقد خلص البحث إلى أن تكريس هذا المبدأ لا يتحقق إلا من خلال المأسسة القانونية والرقابة المؤسسية التي تضمن تنفيذ الالتزامات البيئية على المدى الطويل. لذا يُوصى بضرورة تضمين مبدأ العدالة البيئية في الدساتير

[1] - Act on the Ombudsman for Future Generations, Hungary, 2008; Well-being of Future Generations Act, Wales, 2015.

[2] – حكومة الإمارات العربية المتحدة، مجلس الإمارات للأجيال القادمة، 2018؛ وزارة التخطيط التنموي القطرية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2030، الدوحة، 2019.

CC BY

العربية، وإنشاء آليات وطنية مستقلة تُعنى بحماية حقوق الأجيال المقبلة، حتى يصبح الحق في البيئة السليمة واجبًا قانونيًا حيًّا لا مجرد شعار أخلاقي أو سياسي.

النتائج

أولًا، تبيّن من خلال الدراسة أن العدالة البيئية بين الأجيال تمثل تطورًا جوهريًا في مفهوم العدالة ذاتها، إذ لم تعد تُختزل في البعد الاجتماعي أو الاقتصادي، بل اتسعت لتشمل البعد الزمني. فالعدالة لم تعد شأنًا يخصّ الأحياء فقط، بل أصبحت علاقة أخلاقية وقانونية تمتد بين الحاضر والمستقبل. وقد أكّد التحليل الفلسفي أن مبدأ المسؤولية الأخلاقية، كما طرحه رولز ويوناس وباري، يشكل الإطار القيمي الذي يبرّر واجب الجيل الحاضر في حماية البيئة، بوصفه التزامًا أخلاقيًا مستمدًا من مبدأ الوصاية على الموارد لصالح الأجيال القادمة.

ثانيًا، أوضحت الدراسة أن القانون الدولي البيئي قد استوعب هذا التحول الأخلاقي وعبّر عنه في نصوصه ومبادئه، حيث أصبحت العدالة بين الأجيال قاعدة معيارية ضمن المواثيق الدولية الأساسية، بدءًا من إعلان ستوكهولم (1972) إلى اتفاق باريس للمناخ (2015). كما أسهم القضاء الدولي في تكريس هذا الاتجاه، عبر إقراره بأن حماية البيئة واجب ممتد لصالح الأجيال المقبلة. وأصبح هذا المبدأ أحد أعمدة التنمية المستدامة، ومصدرًا من مصادر الالتزام الدولي العام، مما يمنحه طابع الإلزام القانوني المتنامي في العلاقات الدولية البيئية.

ثالثًا، أثبتت المقارنة بين التجارب الوطنية أن تكريس العدالة البيئية بين الأجيال في التشريعات والدساتير الوطنية هو السبيل الأنجع لتحويلها إلى واقع قانوني فعّال. فقد أدرجت عدة دول مثل النرويج وجنوب إفريقيا والمغرب وتونس مبدأ حماية حقوق الأجيال القادمة ضمن نصوصها الدستورية، كما أنشأت بعض الدول مؤسسات خاصة لمراقبة تحقيق الاستدامة عبر الأجيال. وبناءً عليه، يمكن القول إن العدالة البيئية بين الأجيال أصبحت اليوم مبدأً مركزيًا في القانون العام، يجمع بين البعد الأخلاقي الكوني والالتزام القانوني المؤسسي، ويمثل أساسًا لتجديد فلسفة العدالة في ضوء تحديات البيئة والتنمية المستدامة.

التوصيات

1. **تضمين مبدأ العدالة البيئية بين الأجيال في الدساتير والتشريعات الوطنية**

يُوصى المشرّع الوطني العربي بالنصّ صراحةً على حقّ الأجيال القادمة في بيئة سليمة ومتوازنة ضمن الدساتير والقوانين البيئية، وتحويل هذا الحق إلى التزام قانوني واضح على عاتق الدولة ومؤسساتها. فدسترة هذا المبدأ تُرسّخ البعد الزمني للعدالة وتجعل حماية البيئة واجبًا دستوريًا مستمرًا لا يخضع لتقلبات السياسات الحكومية.

2. **إنشاء مؤسسات وهيئات وطنية تُعنى بحقوق الأجيال القادمة**

يُقترح استحداث أجهزة وطنية مستقلة مثل مجالس أو مفوضيات للأجيال المستقبلية تتولى متابعة مدى التزام الدولة بتحقيق التنمية المستدامة، وتقديم تقارير دورية حول الأثر البيئي للسياسات العامة، على غرار التجارب المقارنة في المجر وويلز والنرويج. هذه المؤسسات تشكّل آلية رقابية فعّالة لضمان استدامة الموارد والعدالة عبر الأجيال.

3. **تعزيز التربية البيئية والوعي المجتمعي بمسؤولية الحاضر تجاه المستقبل**

يُوصى بإدماج قيم العدالة البيئية والمسؤولية بين الأجيال في المناهج التعليمية والإعلامية وبرامج التكوين القانوني، بهدف غرس ثقافة بيئية قائمة على الاستدامة والمسؤولية الأخلاقية. فترسيخ الوعي الجمعي هو الأساس لضمان احترام الالتزامات القانونية، وتحويل حماية البيئة إلى سلوك اجتماعي دائم لا مجرد التزام قانوني شكلي.

المصادر والمراجع

أولًا: المراجع العربية

1. الحسين شكراني، حقوق الأجيال المقبلة بالإشارة إلى الأوضاع العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2018.
2. خالد حنفي علي، العدالة البيئية وأخلاقيات التنمية المستدامة، مجلة المستقبل العربي، العدد 491، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020.
3. نادية عبد الفتاح، حماية البيئة وحقوق الأجيال القادمة في القانون الدولي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، العدد 12، 2021.
4. عبد العالي المتقي، مفهوم الحق الطبيعي وفلسفة حقوق الإنسان في الفكر الغربي، موقع مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 2017.
5. رجا بهلول، القانون الطبيعي: طبيعته وقانونيته، مجلة تبين، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 50، 2024.
6. لجنة برونتلاند (الأمم المتحدة)، تقرير مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987.
7. حكومة الإمارات العربية المتحدة، مجلس الإمارات للأجيال القادمة، أبوظبي، 2018.
8. وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية، الاستراتيجية الوطنية للتنمية 2030، الدوحة، 2019.
9. دستور المملكة المغربية، 2011.
10. دستور الجمهورية التونسية، 2014.
11. دستور النرويج، التعديل الدستوري لسنة 2014.
12. الميثاق الفرنسي للبيئة، 2004.
13. الإسكوا (الأمم المتحدة)، العدالة بين الأجيال في المنطقة العربية: أبعاد وتدابير وسياسات، بيروت، 2017.
14. مقالة: حقوق الأجيال القادمة، هل من دسترة؟، المجلة الجزائرية ASJP، الجزائر.
15. إعلان مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة البشرية (إعلان ستوكهولم)، 1972.
16. إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، 1992.
17. إعلان جوهانسبرغ للتنمية المستدامة، 2002.
18. اتفاق باريس للمناخ، الأمم المتحدة، 2015.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

1. John Rawls, A Theory of Justice, Harvard University Press, Cambridge (MA), 1971.
2. Brian Barry, Justice Between Generations, in Liberty and Justice, Oxford University Press, Oxford, 1989.
3. Hans Jonas, Das Prinzip Verantwortung: Versuch einer Ethik für die technologische Zivilisation, Suhrkamp Verlag, Frankfurt am Main, 1979.
4. Alexandre Kiss & Dinah Shelton, International Environmental Law, 3rd Edition, Transnational Publishers, New York, 2004.
5. International Court of Justice (ICJ), Legality of the Threat or Use of Nuclear Weapons, Advisory Opinion, 1996.
6. International Court of Justice (ICJ), Obligations of States in respect of Climate Change, Advisory Opinion, 2023.
7. South African Constitution, 1996; Fuel Retailers Association v. Director-General Environmental Management, Constitutional Court of South Africa, 2007.
8. Bundesverfassungsgericht (German Federal Constitutional Court), Neubauer et al. v. Germany (Climate Protection Decision), Judgment of 24March 2021.
9. Act on the Ombudsman for Future Generations, Hungary, 2008.
10. Well-being of Future Generations Act, Wales, United Kingdom, 2015.
11. Supreme Court of Norway, Climate Case Decision, 2020.